A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/42/PV.67
20 November 1987

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلوريـن (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

ثم : السيد المصري (الجمهوريـة العربيـة السوريـة)
(نائب الرئيس)

حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الانشطة العسكريـة وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الإمتثال الفوري للحكم : [٣٠]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشـروع القـرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64399/A ٦٧٨٠ث

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٠ من جدول الأعمال

حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الإمتثال الفوري للحكم

(أ) تقرير الأمين العام (A/42/712)

(ب) مشروع القرار (A/42/L.23)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أقترح الإنتهاء من قائمة المتحدثين في المناقشة بشأن هذا البند ظهر اليوم ، وما لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن الجمعية قررت ذلك .

وتقرر ذلك .

السيدة استورغا - غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هناك دافعان أساسيان شجعا على وجودنا هنا ، هذا الصباح ، في جلسة ستبدأ فيها الجمعية النظر في البند ٣٠ من جدول الأعمال المعنون "حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الإمتثال الفوري للحكم ." ، وهما : أولا ، الأهمية الاستثنائية التي يوليها بلدي للقانون الدولي ومحكمة العدل الدولية بوصفها أعلى هيئة قانونية دولية ، والأهمية التي نوليها لمبادئ وأحكام الميثاق بشأن العلاقات بين الدول ؛ وثانيا ، الأهمية المجددة للإمتثال للحكم التاريخي الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ على ضوء الحالة الراهنة التي تمر بها امريكا الوسطى ، والجهود المبذولة ، في الفترة الأخيرة ، من قبل بلدان أمريكا الوسطى ، لتحقيق سلم دائم وراسخ للمنطقة بعد توقيع اتفاقات اسكيبولاس الثاني المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

وعندما حضر رئيس جمهورية نيكاراغوا الى نيويورك في العام الماضي ، وتحدث في مجلس الأمن ، ليطلب اتخاذ الاجراء اللازم لضمان الامتثال لذلك الحكم ، قال :

Digitized by UNOG Library

"فحيثما ترفض أية دولة القانون الدولي أو تتجاهله ، نرى تعزيزا للاتجاه الخطير صوب الاستعاضة عن القانون بإرادة الأعتى والأقوى ، أي بعبارة أخرى شريعة الغاب .

عندما تصدر أعلى سلطة قانونية للأمم المتحدة ، بل بالاحرى أعلى محكمة في العالم أي محكمة العدل الدولية ، حكما يعرف القانون الدولي أو يطبقه على حالة محددة ، فإن من مسؤولية جميع الدول الراغبة في الحفاظ على النظام القانوني الدولي وصيانته أن تؤيد ذلك الحكم ." (S/PV.2700 ، صفحة ٧)

إن هذه العبارات تعبر عن الحقيقة اليوم مثلما عبرت عنها آنذاك . فعندما قررت نيكاراغوا أن ترفع الى محكمة العدل الدولية قضية عدوان الولايات المتحدة ضد بلدي ، فإنها لم تكن تفكر في القضي التي تخصنا فقط ، وهي على يقين من أن القانون والمنطق في جانبنا ، وإنما فكرت أيضا في جميع شعوب وأمم العالم ، ولا سيما الأمم الصغيرة والضعيفة ، وبلدان عدم الانحياز ، وجميع البلدان التي يستند أمنها وبقاؤها الى احترام القانون الدولي ومبادئ الميثاق احتراما تاما . ولقد فعلنا ذلك لنؤكد من جديد ثقتنا الكاملة والمطلقة في آليات ميثاق الامم المتحدة للتسوية السلمية للنزاعات والمبدأ المقدس الخاص بإلتزام الدول بتسوية خلافاتها باسلوب متمدين .

ولم يفعل الحكم الذي أصدرته المحكمة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أكثر من أنه أكد من جديد صحة تلك المبادئ وطابعها الملزم ، وهي مبادئ يجري ، بصفة مستمرة ، انتهاكها على نحو صارخ في حالة نيكاراغوا بالتحديد . وهذه المبادئ هي : الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ؛ والمساواة في السيادة بين جميع الدول ؛ وحق الشعوب في تقرير مصيرها ؛ والتزام جميع الدول بفض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية ؛ والامتثال بحسن نية للالتزامات الدولية التي أخذوها على أنفسهم ، والاحترام الواجب للمعاهدات . وباختصار ، فإن ما فعلته المحكمة في قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة هو أنها أكدت من جديد أن هناك ، انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ، ارتكب من

Digitized by UNOG Library

خلال مجموعة من الاعمال العدوانية التي اقترفت ضد جمهورية نيكاراغوا ، وبناء على ذلك ، فإنه يجب وقف تلك الاعمال فورا .

ما الذي يحدث ، إذن ، إذا ما انتهكت تلك المبادئ الاساسية دون محاسبة ، وإذا استمر انتهاكها حتى بعد صدور حكم المحكمة ؟ وما الذي يحدث عندما يكون الطرف الذي ينتهك تلك المبادئ والقواعد هو - بالاضافة الى ما تقدم - قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الامن ؟ إن ما يحدث هو أن الحياة الدولية ، بل العلاقات الدولية كلها ، تتعرض للخطر . ولن يوجد أي أمن ، ولن يمكن التنبؤ بأي مستقبل عندما يتحول ذلك البلد ، بكل قوته العسكرية التي لا تقارن ، الى منحرف دولي ، ويعطي لنفسه الحق في أن يفرض قانونه الخاص ويُصدر أحكامه الخاصة ويُنفذ قراراته التعسفية .

إن عدم الامتثال للحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ واضح . وينص الحكم في جزء من أهم أجزائه على ما يلي :

"إن الولايات المتحدة قد تصرفت ضد جمهورية نيكاراغوا على نحو ينطوي على انتهاك لالتزامها ، بمقتضى القانون الدولي العرفي ، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، وذلك من خلال قيامها بتدريب وتسليح وإعداد وتمويل وإمداد قوات الكونترا أو عن طريق تشجيع الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ." (S/18221 ، ص ١٣٧)

وقضت المحكمة أيضا بأن تتوقف على الفور جميع تلك الاعمال العدوانية وأن تقوم الولايات المتحدة بتعويض نيكاراغوا عن "كافة الاضرار التي لحقت بنيكاراغوا بسبب الإخلال بالالتزامات بمقتضى القانوني الدولي العرفي" .

Digitized by UNOG Library

(واصلت الكلام بالاسبانية)

ولم تقتصر الولايات المتحدة على عدم الاستجابة لدعوات نيكاراغوا الى الاتفاق على قيمة التعويضات عن الأعمال المرتكبة قبل صدور الحكم بل انها واصلت دعمها للكونترا غير عابئة بنداء المحكمة الذي يدعو الطرفين الى تسوية خلافاتهما بالسبل السلمية .

والواقع انه بعد أسابيع قليلة من صدور الحكم أقر كونغرس الولايات المتحدة ، بناء على طلب حكومة ذلك البلد ، اعتماد مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمواصلة دعم الكونترا وسياستهم القائمة على نشر الإرهاب والموت والدمار .

وفي أيار/مايو ١٩٨٧ ، ومرة أخرى في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، جددت الولايات المتحدة الحظر التجاري الذي تفرضه على نيكاراغوا ، في انتهاك صارخ لحكم المحكمة الذي ينص على ما يلي :

(تكلمت بالانكليزية)

"إن الولايات المتحدة بإعلانها فرض حظر عام على التجارة مع نيكاراغوا ... تصرفت تصرفا مخلا بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر من معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين الطرفين والموقعة في ماناغوا في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ ." (S/18221 ، ص ١٤٠)

(واصلت الكلام بالاسبانية)

وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ أقر كونغرس الولايات المتحدة اعتماد مبلغ ٣,٥ ملايين دولار كجزء من قرار متصل ظل نافذا حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر . وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر وافق الكونغرس على قرار متصل أخر بتخصيص مبلغ ٣,٢ ملايين دولار ، على أن يسري مفعول هذا القرار من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . والغرض من كل هذا واحد ، هو مواصلة السياسة غير المشروعة حيال نيكاراغوا . بل إن الرئيس ريغان ذاته قال في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ، موجها حديثه الى منظمة الدول الامريكية :

(تكلمت بالانكليزية)

"أقسم ... بأنني لن أكف ما حييت عن الكلام والعمل والجهاد والنضال

Digitized by UNOG Library

من أجل قضية المقاتلين النيكاراغويين في سبيل الحرية ، ولسوف أطلب وأكافح لنيل مطلبي باعتماد ٢٧٠ مليون دولار كمساعدة إنسانية وعسكرية متجددة تقدم للمقاتلين في سبيل الحرية على امتداد فترة قدرها ١٨ شهرا ."

(واصلت الكلام بالاسبانية)

وتجسيدا لذلك القرار بمواصلة الحرب الراهنة والتدمير ، كان ما أعلنته حكومة الولايات المتحدة من اعتزامها طلب تخصيص مبلغ آخر قيمته ٣٠ مليون دولار لما أسمته بالمساعدة الانسانية . وإلحاقا بذلك الطلب سيدعو الرئيس ريغان ، كما سبق وذكر لمنظمة الدول الامريكية ، الى اعتماد مبلغ اخر قدره ٢٧٠ مليون دولار ، وذلك حسبما تفيد المعلومات الواردة من البيت الابيض ، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

وجدير بالذكر أن وكالة المخابرات المركزية كانت خلال هذه الفترة تستغل اعتماداتها المالية الخاصة التي لا تخضع لأي رقابة في تمويل جماعات الثورة المضادة . ولن نفيض في الحديث عن الشبكة الخاصة واسعة الانتشار التي كانت تدار من سرداب البيت الابيض وما أسفرت عنه من نتائج على الصعيد الدولي .

والى كل ما تقدم لا بد أن نضيف الانتهاكات المستمرة لمجالنا الجوي من خلال أنشطة الاستطلاع والامداد ، وانتهاك سفن الولايات المتحدة لسيادتنا البحرية فيما تقوم به من تجسس .

فخلال الفترة بين ٧ آب/أغسطس و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام فقط رصدنا ٢٧٥ طلعة جوية للإمداد و/أو للاستطلاع ، تتصل جميعها بأنشطة الارهابيين من عناصر الثورة المضادة .

وقامت الولايات المتحدة من جانبها بعمليات استطلاع مكشفة عن طريق أجهزة الراديو الالكترونية ، كما نفذت مهام مضادة للغواصات ، ومهام استطلاعية استراتيجية مستخدمة فيها طائرات متطورة ، بلغت في مجموعها منذ عام ١٩٨٦ وحتى الوقت الراهن ٣٧٨ مهمة .

كما أن النشاط البحري كان هو الاخر مكشفا ، إذ تجوب بحارنا باستمرار سفن الاستطلاع وزوارق خفر السواحل والفرقاطات التابعة للولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ولم تستمر هذه الانشطة فحسب بل إنها زادت ، على الرغم مما أعلنته محكمة العدل الدولية في حكمها من أن

(تكلمت بالانكليزية)

"الولايات المتحدة ، بتوجيهها أو إذنها للطلعات الجوية فوق اراضي نيكاراغوا ، تصرفت ازاء جمهورية نيكاراغوا تصرفا معاديا مخلا بالتزامها بموجب القانون العرفي الدولي بعدم انتهاك سيادة أي دولة أخرى ."

(S/18221 ، ص ١٣٨)

(واصلت الكلام بالاسبانية)

إن هذه الحرب التي تستمد جذورها من سياسة امبريالية قوامها الإرهاب الذي تمارسه الدولة أسفرت عن عدد من الضحايا يربو على ٠٠٠ ٥٠ شخص وعن خسائر مادية تتجاوز قيمتها ٣,٨ بلايين دولار . وهذه الأرقام توضح الآثار المدمرة المترتبة على هذه السياسة الوحشية واللاإنسانية ، وتظهر التكلفة الباهظة التي تكبدها شعبنا ليصون حقه في الحرية والسيادة والاستقلال وعدم الانحياز في مواجهة عناد حكومة الولايات المتحدة الراهنة وإصرارها على التمادي في سلوكها الخارج على القانون ومحاولاتها تدمير بلدنا والإطاحة بحكومتنا الشرعية .

وقد ساقت حكومة الولايات المتحدة سلسلة من الأسانيد في محاولة لتبرير سياستها العدوانية حيال نيكاراغوا ، ولرفضها حكم المحكمة وتجاهلها المزدري للالتزام بالامتثال له على الوجه الأكمل . وقد رفضت المحكمة جميع هذه الحجج بما أوتيت من حكمة ونفاذ بصيرة .

ويرد في مقدمة هذه الحجج الدفع بعدم اختصاص المحكمة ، وهو ما رفضته المحكمة بحكم أصدرته في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، عملا بالفقرة ٦ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة ، الذي تعد الولايات المتحدة طرفا فيه ، والذي يقضي بأنه "في حالة التنازع على اختصاص المحكمة تسوى المسألة بقرار من المحكمة" . ومن ثم فإن الحكم باختصاص المحكمة من عدمه لا يرجع الى أي بلد أو أي هيئة أخرى عدا المحكمة ذاتها ، وعلى ذلك قررت المحكمة أن المسألة تدخل في دائرة اختصاصها ، أولا

Digitized by UNOG Library

استنادا الى بيان الولايات المتحدة الصادر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٤٦ والذي تعلن فيه قبولها لاختصاص المحكمة طبقا لحكم النص الاختياري للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي ، وثانيا ، استنادا الى المادة الرابعة والعشرين من معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التي وقعها الطرفان في ماناغوا في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ ، حسبما ينص على ذلك الحكم ذاته الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وأوضحت المحكمة انه بعد الشروع في اجراءات الدعوى نقضت الولايات المتحدة كلا من أساسي الاختصاص ، على الرغم من أنها انتهت الى القول بأن تلك الظروف ليس لها مع ذلك أي أثر على اختصاص المحكمة المسند إليها بموجب المادتين سالفتي الذكر من النظام الأساسي ومعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة .

ومن الغريب أن الولايات المتحدة شاركت حتى ذلك الحين في الدعوى ، وكنتيجة لذلك النقض أبلغت المحكمة في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بأنها منسحبة من القضية . وفي هذا الصدد أعلنت المحكمة ذاتها ، في صلب قرارها أنه :

"من غير الممكن الاحتجاج بأن اختصاص المحكمة يقتصر على إعلان عدم اختصاصها . ففي الأحوال العادية ، يستتبع مثول طرف ما أمام أي محكمة قبول إمكانية أن يأتي حكم المحكمة في غير صالحه" و "ادعاء اي دولة بانها تحتفظ بحقوقها فيما يتعلق بأي قرار تصدره المحكمة مستقبلا بعد أن تكون قد قررت أن القضية تدخل في نطاق اختصاصها ، هو بوضوح أمر لا يمس في شيء صلاحية ذلك الحكم ." (S/18221 ، ص ١٢)

ثم نأتي بعد ذلك الى حجة الدفاع عن النفس ، لقد سعت حكومة الولايات المتحدة الى تصوير عدوانها على نيكاراغوا على أنه حق أعمال الدفاع الجماعي عن النفس ، مدعية أن نيكاراغوا ترسل أسلحة الى الثوار السلفادوريين ، مما يعد اعتداء على السلفادور . وفي هذا الصدد قالت المحكمة :

"أن الأدلة المقدمة غير كافية لاقناع المحكمة بأن حكومة نيكاراغوا مسؤولة عن تدفق أي أسلحة" (S/18221 ، ص ٧٠) الى الثوار السلفادوريين .

Digitized by UNOG Library

وبالمثل ، رفضت الحجة القائلة بأن نيكاراغوا تنتهك على نحو صارخ التزامات كانت قد قبلتها مع منظمة الدول الامريكية في عام ١٩٧٩ عند انتصار الثورة . وقد وجدت المحكمة أن نيكاراغوا لم تقطع على نفسها أي نوع من التعهد ، وأنها حتى لو كانت قد فعلت ذلك فإن بلادي من جهة التزمت بذلك فعلا ، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الامريكية لا تملك القدرة على أن تحكم أو تقرر ما إذا كانت نيكاراغوا قد التزمت فعلا بما تعهدت به .

وردت المحكمة على حجة أخرى استخدمتها الادارة الامريكية على النحو التالي :

"أيا كان تعريف النظام الحاكم في نيكاراغوا ، فإن التزام أي دولة بأي مبدأ معين لا يشكل انتهاكا للقانون الدولي العرفي ؛ وكل رأي مخالف لذلك من شأنه أن يحول الى هراء كل المبادئ الاساسية لسيادة الدول التي يستند إليها القانون الدولي برمته ، وحرية اختيار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدولة ... ولا يمكن للمحكمة أن تسمح بإيجاد قاعدة جديدة تفتح الباب لحق التدخل من جانب دولة ما ضد دولة أخرى على أساس أن الدولة الأخيرة قد اختارت نظاما سياسيا أو أيديولوجيا معينا" (S/18221 ، الفقرة ٢٦٣) .

تلك هي الذرائع والحجج التي قدمها جارنا الكبير في الشمال ، الى جانب ذرائع أخرى ، لمحاولة توفير أساس سياسي لحربه العدوانية ضد نيكاراغوا . وآخر تلك الذرائع هي أن الحرب ستستمر طالما أنه لا توجد في نيكاراغوا ديمقراطية ترضى عنها الولايات المتحدة الامريكية .

وإنني لأعجب : من الذي أعطى الولايات المتحدة الامريكية الحق في أن تصدر الاحكام ؟ ومن الذي أعطى الولايات المتحدة الامريكية الحق في منح براءة اختراع للديمقراطية ؟ ومن الذي أعطى الولايات المتحدة الامريكية الحق في ارتكاب العدوان ؟ هكذا تتوالى الذرائع والأعمال غير الشرعية - الواحد تلو الآخر - التي تنفذ باسم الله وتنشر الموت والدمار لمن يرغبون منا - ببساطة - في العيش بسلام .

Digitized by UNOG Library

لقد قدم وفد نيكاراغوا الى الجمعية العامة مشروع القرار A/42/L.23 للنظر فيه . وتكرر الجمعية العامة في مشروع القرار هذا النداء العاجل بضرورة التنفيذ الكامل لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٦ وفقا لأحكام ميثاق الامم المتحدة ذات الصلة . ونحن نأمل في أن يؤيدنا الجميع .

وفي ٧ آب/أغسطس ، وقع رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس على اجراءات لإقامة سلم وطيد ودائم في امريكا الوسطى ، مما أدى الى بدء مرحلة جديدة حاسمة في نضال شعوب امريكا الوسطى من أجل تحقيق السلم والديمقراطية والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية دون تدخل اجنبي . وهذه الاتفاقات دليل على إرادة السلام التي تستند إليها حكومات امريكا الوسطى الى جانب أنها ممارسة حقيقية للسيادة والاستقلال ، الامر الذي يتعارض مرة أخرى والسياسة التي تقوم على الابتزاز واستعمال القوة وعرقلة الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية الى حل الأزمة .

"يتعين على حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس أن تطلب الى حكومات المنطقة والى حكومات الدول الواقعة خارج المنطقة ، التي تقوم سرا أو علانية بتقديم مساعدات عسكرية أو سوقية أو مالية أو دعائية أو أفراد أو أسلحة أو ذخائر أو معدات الى القوات غير النظامية أو حركات المتمردين ، أن تكف عن تقديم هذه المساعدات ، باعتبار أن ذلك من العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق السلم الوطيد والدائم في المنطقة ." (A/42/521 ، ص ٨)

إن السبيل الوحيد للامتثال لهذا الاجراء الذي وصفه رؤساؤنا بأنه لا غنى عنه ، ولكي يتسنى ضمان تنفيذ العملية التي بدأت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر وعدم احباطها ، يتعين على الولايات المتحدة الامريكية الامتثال بالكامل لحكم محكمة العدل الدولية ، ولذلك ، اسمحوا لي أن أقتبس حكما هاما آخر من أحكام اتفاق اسكيبولاس الثاني ، ينص على ما يلي :

"تمثل النقاط التي تضمنتها هذه الوثيقة كلا مترابطا لا يتجزأ . ويترتب على توقيعها الالتزام ، المقبول بحسن نية ، بالوفاء في وقت واحد بما اتفق عليه في حدود الفترات المقررة ." (A/42/521 ، ص ١١)

Digitized by UNOG Library

وتتألف عضوية لجنة التحقيق والمتابعة الدولية - وهي الهيئة الوحيدة التي عهد إليها بمهمة تقرير ما إذا كان قد تم الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في غواتيمالا - من وزراء خارجية كل من الأرجنتين ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبنما ، وبيرو ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، وفنزويلا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، وهندوراس ، والأمينين العامين للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الامريكية . ولقد قدمت هذه اللجنة في اجتماعها الاخير الذي عقد في واشنطن في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر تقييما مبدئيا للتقدم المحرز فيما يخص الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها رؤساء حكوماتنا في غواتيمالا ، وأعربت عن تقديرها لمختلف التدابير التي اتخذتها حكومات الدول في المنطقة حتى الآن .

فالسلام إذن ليس بالأمل البعيد ، وإنما هو واقع أصبح في متناول يدنا بالفعل . وهو حق من حقوقنا نتوصل الى المزيد منه يوما بعد يوم في امريكا الوسطى بفضل جهود كل حكومة من حكوماتنا ضمن إطار الالتزامات التي تعهدنا بها في اتفاقات اسكيبولاس .

وفي هذا الموقف التاريخي ، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية مرة اخرى خيارا صعبا : فهي إما أن تساعد هذه الجهود عن طريق التخلي عما كان يمثل سياسة لاأخلاقية وغير شرعية رفضها شعبها ذاته وأدانتها محكمة العدل الدولية ، أو أن تواصل سياسة إرهاب الدولة التي تمارسها بالانتهاك لكل مبادرات السلام ، والتي لا تؤدي سوى الى اشتعال الاقليم وانتشار الدمار والموت فيه .

وهذا هو السبب الذي جئنا من أجله الى هنا مرة أخرى ، لكي نحث المجتمع الدولي بأسره على أن يطالب بالامتثال الكامل لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ؛ وبمعنى آخر الامتثال للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الوئام والسلام الدوليين حتى يتسنى لشعوب أمريكا الوسطى أن تتوقف عن إراقة دمائها عبثا وحتى يتسنى لأولادنا أن يتمتعوا بمستقبل أفضل وللشعوب الاخرى أن تعيش بسلام وأن ترى في امريكا الوسطى تحقيقا لآمالها ومثالا يحتذى لتحقيق أمنها الخاص .

Digitized by UNOG Library

ولكن ، فيما وراء هذا التاريخ المعقد والمثير لامريكا الوسطى ، هناك حاجة للحفاظ على النظام القانوني الدولي في وقت يتسم باستغلال الاقوياء للضعفاء . وتبدو هذه الحاجة شرطا أساسيا لا غنى عنه لبقاء وصون السلم والامن الدوليين .

إن قرارا واضحا لمسيرة التاريخ قد ألقى على عاتق نيكاراغوا مسؤولية النضال الصعبة من أجل ضمان أن يسود القانون والعدالة والمنطق لصالح الضعفاء .

وان نفس الاقتناع الذي دفعنا الى الالتجاء الى أعلى محكمة في العالم مطالبين بحكم عادل حصلنا عليه بالفعل هو الذي يدفعنا الى مواصلة هذا النضال الذي نشق انه سيرى فجر النصر عندما يتم إقرار السلم لشعبنا .

ومن أجل هذا الفجر المفعم بالأمل ، ضحى الالاف من مواطني نيكاراغوا بأرواحهم على طريق الحفاظ على كرامتهم وحقوقهم . ونحن واثقون ان تضحيتهم لم تضع هباء وأن دماءهم ستثري الحقول التي سيبذر فيها أبناء امريكا الوسطى بذور مستقبل يسوده السلم والوئام والتنمية والاخوة .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بنغمة تفاؤل . إنني أحلم بأن هذا الشعب الامريكي العظيم سيقف الى جانبنا على طريق السلام والأمل ، وأن هذه الحكومة ستنهي عدوانها ضد شعبنا .

Digitized by UNOG Library

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اضطلع حكم محكمة العدل الدولية بدور ريادي في عملية إحلال السلام في امريكا الوسطى التي أيدتها منذ البداية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم والتي قامت الجمعية العامة في الشهر الماضي بإقرار صيغتها النهائية بالإجماع . ذلك أن الحكم ، على الرغم من عدم الامتثال له ، كان له أثر سياسي وقانوني عظيم الشأن على الرأي العام العالمي ، وبالتالي على موقف الحكومات من مسألة أمريكا الوسطى .

والواقع أن المحكمة ، بتحديدها الحقوق والمسؤوليات ، زودت المجتمع الدولي بحكم قانوني موضوعي بشأن مسألة كانت تطمسها في كثير من الاحيان الحملات الايديولوجية ووجود معايير تغلب عليها المطامع العسكرية والسياسية . وفي الوقت نفسه ، عزز ذلك الحكم مبدأ عدم التدخل بوصفه قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي الاتفاقي والعرفي الذي شكل احترامه ولا يزال يشكل شرطا ضروريا لحل مشكلة امريكا الوسطى .

ومنذ ذلك الحين ، قدمت هذه الجمعية العامة تأييدها السياسي الكامل لحكم المحكمة ولما يتطلبه من وضع حد للأنشطة العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، ومن قيام الولايات المتحدة ونيكاراغوا بالسعي الى إيجاد حل سلمي لنزاعهما وفقا للقانون الدولي .

ويأتي البحث الحالي لهذا البند ، الذي قررت الجمعية العامة أن تبقيه مدرجا على جدول أعمالها ، في غمار مشاركتنا في مرحلة متقدمة ونشطة وواعدة من عملية السلام . وبدعم كل شعوب العالم ، الذي تجلى في منح السيد ارياس رئيس كوستاريكا جائزة نوبل للسلام اعترافا بإسهامه الذي لا يقدر في هذه العملية ، تبذل كل بلدان امريكا الوسطى جهودا كبيرة وشجاعة بغية إحلال السلم .

وكل يوم تفيدنا الصحافة العالمية بأنباء عن خطوات وإسهامات وأوجه تقدم جديدة تتحقق في هذه الحركة الرامية الى إحلال سلم وطيد ودائم في امريكا الوسطى . وفي هذا السياق يشكل الامتثال لحكم المحكمة شرطا أساسيا لتحقيق تطلع شعوب امريكا

Digitized by UNOG Library

الوسطى الى السلم ، وهو التطلع الذي أيده المجتمع الدولي في محافله السياسية والقانونية والذي شبتت بصورة قاطعة سلامته التاريخية والعالمية .

إن حكم المحكمة له أيضا وفي المقام الاول قيمة عالمية وباقية . فقد يكون بمقدور الدول العظمى وغيرها من الدول أن تركن الى القوة لضمان أمنها ، لكن البلدان المتوسطة والصغيرة الحجم لا تستطيع أن تركن إلا الى القانون الدولي وحده . لذلك يتسم الحفاظ على النظام القانوني وتعزيز عدم التدخل وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية بأهمية وحيوية فائقتين بالنسبة للبلدان النامية . وحكم المحكمة يفي بكل هذه الشروط بحزم ووضوح نادرين .

إن هذه قضية أساسية وشاملة وتتجاوز ، بسبب آثارها على مستقبل النظام الدولي ، الصراعات الحالية ، كما تتجاوز إطار أي خلاف محدد أو نزاع ثنائي معين وتثير مسألة يجب على هذه الجمعية أن تحلها ، ألا وهي معرفة ما إذا كانت الامم المتحدة تؤيد أو لا تؤيد النظام القانوني الدولي ، وما إذا كنا قادرين على كفالة فاعلية الميثاق ونظام الضمانات الذي أنشأه والذي ينبغي أن يوفر للدول الاعضاء إمكانية العيش معا في سلم .

إن تلك الاعتبارات وآثارها المواتية لعملية السلم ، وهما أمران أيدتهما الجمعية العامة ، قد حملا الجمعية العامة بالفعل على المطالبة بالامتثال لذلك الحكم ؛ وها هي تنظر الآن مرة أخرى في ذلك البند في ظروف تحتم أكثر من أي وقت مضى وقف كل الانشطة التي قد تعرقل جهود المجتمع الدولي الرامية الى إحلال السلم .

ونحن نأمل في أن الحس السليم والواقعية السياسية السائدين الآن فيما يبدو سيسمحان لعملية إحلال السلم في امريكا الوسطى بأن تتعزز وأن تندرج في الإطار القانوني الذي حددته المحكمة وفي سياق روح التعايش السلمي الذي هو واجب على كل البلدان كبيرها وصغيرها ، وذلك إذا ما أردنا إزالة بؤر التوتر الدولي التي لا ضرورة لها وإعادة تحديد إطار العلاقات الإقليمية والقارية على أساس التفاهم والاحترام المتبادل والصداقة والتعاون .

Digitized by UNOG Library

وفي هذه المناسبة تؤكد بيرو مجددا على رفضها لكل أشكال التدخل في امريكا الوسطى وعلى تفانينا في سبيل تحقيق الحل السلمي والسياسي والتفاوضي الذي اتفق عليه رؤساء امريكا الوسطى في اجتماع اسكويبولاس الثاني ، بتأييد ومؤازرة مجموعة كونتادورا وفريق الدعم والامينين العامين للامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية . كما نجدد التزامنا بعملية السلم والوفاق هذه الرامية الى كفالة حق تقرير المصير لكل الشعوب وصون سيادتنا واستقلالنا في ظل الامن والكرامة .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الولايات المتحدة تعلق أهمية كبرى على عمل محكمة العدل الدولية . غير أن القضية التي رفعتها نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة في محكمة العدل الدولية قد استتبعت استخدام - ولعل الاجدر أن يقول المرء إساءة استخدام - محفل قانوني لتحقيق غاية سياسية . لقد انسحبت الولايات المتحدة من القضية لأن المحكمة ليس لديها لا الولاية ولا الاختصاص للنظر في المسألة .

إن موقفنا من هذه القضية له مايبرره وهو معروف تماما . فهو يستند على المبدأ الاساسي القائل بان ولاية المحكمة في أية قضية تتوقف على موافقة الاطراف المعنية . كما أن مشروع القرار الذي سنصوت عليه اليوم أصبح غير ذي صلة بعملية السلم الجارية الآن في امريكا الوسطى .

إن مشروع القرار المعروض علينا يتعلق بقضية من قضايا العام الماضي . فهو يزعم أنه يعالج قضية محورية بالنسبة للصراع في امريكا الوسطى ، في حين أن هذه القضية هي في الواقع نتيجة للصراع وهامشية بالنسبة له .

لقد وقعت خلال السنة الماضية أحداث هائلة في امريكا الوسطى قربت أممها الخمس من هدف تحقيق السلم والديمقراطية في منطقتها . ويشكل اتفاق غواتيمالا ذروة عملية سلم طويلة . ولم يكن الطريق معبدا ، فقد اقتضى الامر اتخاذ قرارات صعبة بالنسبة لكل بلد من بلدان المنطقة . وقد تعهدت امريكا الوسطى بهذه الالتزامات أمام

Digitized by UNOG Library

العالم . وحصل الرئيس أرياس على جائزة نوبل للسلام تقديرا لدوره القيادي في هذه العملية . ونحن نشيد بجهوده .

إن الولايات المتحدة تعتقد أن اتفاق غواتيمالا الذي وقع عليه في اسكويبولاس يمكن أن يساعد على إحلال السلم في المنطقة . وقد أيدنا دوما غايات وشيقة أهداف كونتادورا لعام ١٩٨٣ المتمثلة في عقد اتفاق يجري تنفيذه بصورة متزامنة وقابلة للتحقق وشاملة . ان رؤية اسكويبولاس المتمثلة في الحرية والديمقراطية والمصالحة رؤية يتفق معها كل الامريكيين .

ولكن ماذا تعني على وجه الدقة الحرية والديمقراطية ؟ إنهما يجب أن تعنيا الحرية الكاملة للصحافة ، وحرية الافراد الكاملة في تشكيل الاحزاب السياسية وفي رؤيتها تزدهر وفي عقد الانتخابات وفي العيش بغير حالات طوارئ . ففي بلد حر لا يخشى الشعب حكومته ، بل يمكن أن يطمئن بالاحرى الى أنها ستعمل ، عن طريق ممثليه المنتخبين ، على تحقيق أفضل مصالحة .

Digitized by UNOG Library

إن المصالحة الوطنية تتطلب من كل حكومة في المنطقة أن تلتزم بحوار هادف مع معارضيها ، كما تتطلب وقفا لإطلاق النار متفاوضا عليه مع مجموعات المعارضة المسلحة ، وحوارا حقيقيا مع المعارضين السياسيين . وإذا تفي أمم أمريكا الوسطى بهذه الشروط ، فإنها ستحرم القوات العسكرية التي تقوم بزعزعة استقرار الحكومات الاخرى من استخدام أراضيها للقيام بمثل هذه الاعمال ، وبناء على طلبها ، ستضطر الأطراف الأخرى الى التوقف عن تقديم المعونة للقوات غير النظامية .

ان هذه الالتزامات مترابطة ، ولا يمكن بحث أحدها في معزل عن الآخر . إن السلم الحقيقي في متناول أيدينا ، ويجب ألا تترك هذه الفرصة تفلت منا . وهذا هو السبب الذي حدا بالولايات المتحدة وغيرها من أعضاء هذه المنظمة الى الموافقة في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، على قرارات الجمعية العامة التي تعضد إيجاد حل للصراع في أمريكا الوسطى . ولنفس السبب ، دأبنا دوما على معارضة الجهود الرامية الى عزل عامل أو اخر من عوامل الصراع ، بينما يجري استبعاد قضايا اخرى هامة ورئيسية .

لقد حظيت حكومة الساندينيين في بداية ظهورها في عام ١٩٧٩ بتأييد منظمتنا الاقليمية - منظمة الدول الأمريكية - التي أيدت أبناء نيكاراغوا في التزامهم بتعزيز الديمقراطية وترسيخها . وقد أيدت الولايات المتحدة ذلك المسعى ، بل لقد كنا أكبر مقدمي المعونة لنيكاراغوا خلال تلك السنة المصيرية الأولى .

إلا أن الساندينيين تنكروا لوعودهم الخاصة بالتعددية والديمقراطية ، وأنشأوا بدلا من ذلك دولة ذات حزب واحد ، وسعوا الى زعزعة استقرار جيرانهم . وبمؤازرة كوبا والاتحاد السوفياتي ، قام الساندينيون على وجه السرعة بتجميع واحدة من أكبر المنظمات العسكرية في الامريكتين لتأييد أوجه العصيان والتمرد في البلدان المجاورة التي قام البعض منها - بدوره - بالسعي الى الحصول على المساعدة من الولايات المتحدة ، وقد هببنا بالفعل لتقديم يد العون إليها .

إن الولايات المتحدة لا خلاف لها مع شعب نيكاراغوا ، بل اننا بالاحرى نؤيد حقوق اولئك الذين يودون ان يتمتعوا بمزايا المجتمع المنفتح أو الديمقراطي . إن

Digitized by UNOG Library

شعب نيكاراغوا نفسه ، وليس فقط هؤلاء الذين يمثلون المعارضة العسكرية أو المدنية ، هو الذي استصرخ العالم طلبا للمساعدة . ولقد لبينا النداء لاننا نعتقد ان صرخة الحرية لا يجوز إسكاتها .

ونحن نعتقد أن دستور نيكاراغوا ذاته يوفر الخطوط الإرشادية لحماية الحريات الاساسية . كما نعتقد أن ضغط المقاومة وحده هو الذي جعل نيكاراغوا تصل الى النقطة التي كانت فيها على استعداد للتوقيع على صك خاص بالسلم ، والالتزام بجدية بتنفيذ ضماناتها الدستورية الخاصة بالحريات المدنية . وعلى تلك الحكومة الآن أن تواجه اختبار المصالحة الوطنية حتى يمكن للديمقراطية الحقيقية أن تترسخ .

ان الخطوات الصغيرة التي اتخذها الساندينيون لتطبيق المصالحة والسمات الديمقراطية في اتفاقات غواتيمالا تبعث على التشجيع إذا كانت جزءا من عملية أكبر ، غير أنها يجب أن تتحرك الآن صوب بلوغ أوجها في التزام أوسع نطاقا وأكثر اكتمالا بمنظور اسكيبولاس .

ان برنامج العفو الفردي المتواضع الذي أعلنته نيكاراغوا من شأنه إطلاق سراح عدد قليل فقط من آلاف المسجونين السياسيين . لكن الوفاء بمتطلبات اسكيبولاس لا يمكن ان يتحقق إلا عن طريق عفو أشمل لآلاف المسجونين السياسيين في نيكاراغوا .

إننا نرحب بقبول حكومة نيكاراغوا للمحادثات غير المباشرة مع المقاومة ، لكن فقط إذا كان هذا يعني ان الساندينيين على استعداد للمفاوضات الحقيقية بحسن نية . وكما قال الرئيس ريغان لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، انه ما أن يبدأ الساندينيون في مفاوضات جدية مع المقاومة عن طريق وساطة الكاردينال اوباندو ي. برافو ، حتى يكون السيد شولتز وزير الخارجية على استعداد لان يجتمع مع أمم أمريكا الوسطى الخمس بما فيها نيكاراغوا .

إننا نرحب بأي تحرك جاد من جانب النظام الساندينى لانهاء القتال في نيكاراغوا . فقد اتخذت المقاومة الوطنية في نيكاراغوا خطوات كي تمتثل للاتفاق ، ووافقت على الحوار مع حكومة نيكاراغوا . ولإعطاء السلم فرصة ، أعلن الرئيس ريغان

Digitized by UNOG Library

اننا سنقوم بإرجاء النظر في أي طلبات خاصة بتقديم معونة عسكرية إضافية للمقاومة حتى عام ١٩٨٨ .

ان معظم أعضاء الجمعية العامة يمثلون أمما لا تقبل الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية . ولم يحدث مطلقا أن وافقت نيكاراغوا على الولاية الإلزامية للمحكمة ، كما أن ما أعلنته الولايات المتحدة من أنها تقبل هذه الولاية ، إنما يستبعد بوضوح نظر المحكمة لهذه الحالة ، وعلاوة على ذلك ، فإن المحكمة تفتقر الى صلاحية النظر في الدعاوي ، التي تترك - وفقا لميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي للمحكمة - لتحل بالوسائل السياسية . ونتيجة لذلك ، انسحبت الولايات المتحدة رسميا من اجراءات تلك القضية .

اننا نحترم سلطة محكمة العدل الدولية في البت في الحالات التي يقبل فيها كلا الطرفين ولاية المحكمة . إلا انه في الحالة الراهنة ، ما زلنا نعتقد أن حكم المحكمة الصادر في عام ١٩٨٤ بشأن الولاية والقبول كان خاطئا على نحو واضح جلي من الناحيتين الواقعية والقانونية . وإذا كانت نيكاراغوا جادة بشأن عملية السلم ، فإنها لن تستمر في عملية الدعاية عن طريق الإصرار على هذه القضية ، بل ستكرس طاقاتها بدلا من ذلك لتنفيذ اتفاق غواتيمالا تنفيذا تاما حتى تحقق السلم الدائم والعادل في المنطقة .

ان الحرية لا يمكن أن تزدهر في جو من القيود . ونحن نطالب حكومة نيكاراغوا بأن تنضم الى بقية رفقائها من أبناء امريكا الوسطى في تحقيق ديمقراطية يمكن أن تتأصل وتمثل الشعب كله ، فعملية السلم في أمريكا الوسطى بدأت في التقدم ، والامم المتحدة تؤيد هذه العملية وكذلك الولايات المتحدة . ولن تسهم الموافقة على اعتماد مثل هذا القرار بأي حال من الاحوال في التقدم صوب السلم ، لذلك ستجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة للتصويت ضده .

السيد بينالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في بداية بياني ، أن أعرب - باسم كولومبيا حكومة وشعبا - عن تعازينا في وفاة الجنرال سيني كوتتشي ، رئيس المجلس العسكري الأعلى ورئيس الدولة لجمهورية النيجر .

Digitized by UNOG Library

في هذا القرن ، بذل المفكرون السياسيون ورجال القانون والدول جهدا كبيرا لتوفير الدليل الذي يهتدي به المجتمع الدولي عن طريق الاحكام والمبادئ التي يمكن أن تضع حدا لاستخدام القوة . ومن الواضح أن أصعب جزء في هذه المهمة ليس هو وضع القواعد وصياغة المبادئ ، ولكنه ضمان التزام الدول بتلك المبادئ وموافقتها على أن تفحص أعمالها أطراف اخرى ، مختصة غير معنية بالنزاعات أو طرف فيها ، وتصدر حكمها عليها . وقد قال أحد المفكرين انها لمعجزة ان تخضع دولة ما للقواعد القانونية التي صاغتها بنفسها . وبالمثل يمكن أن يقال انها لمعجزة قانونية أن تقبل الدول وجود محاكم دولية ، وأن تلتزم بما تصدره هذه المحاكم من قرارات .

ان واضعي ميثاق الامم المتحدة ، قد صاغوا في المادة "١" الفقرة "١" من ذلك الصك ، الغرض الرئيسي من وجود الامم المتحدة بالعبارات التالية :

"حفظ السلم والامن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الإخلال بالسلم أو لتسويتها ."

وتنص المادة "٢" فقرة "٣" من الميثاق على أن

"يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر ."

أما الفقرة "١" من المادة "٣٣" فتنص على انه

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها ."

Digitized by UNOG Library

إن مفهوم الوسائل السلمية يشتمل على الوسائل القضائية ، التي اشتملت في العادة على هيئات التحكيم والمحاكم . ومع أن التحكيم يوفر ميزة المرونة الكبيرة ، إلاّ أنه لا يستطيع أن يتعدى تسوية نزاعات محددة الى تطوير قانون مستقر . وقد أسهمت هيئات التحكيم اسهاما كبيرا في تطوير القانون الدولي ، إلاّ أن سلطتها كانت محدودة بسبب طابعها المخصص . إن ذلك هو السبب الذي أدى ، استكمالا لنظام القانون الدولي ، الى تبلور فكرة انشاء محاكم دولية بالمعنى الفني للمصطلح - أي محاكم دائمة قادرة على خلق تقليد قضائي وضمان درجة معقولة من اليقين للدول المستعدة لطرح نزاعاتها على وسائل التسوية السلمية .

إن استقرار تلك المحاكم وديمومتها ، وبالتالي أهمية دورها في بناء نظام عالمي للتعايش السلمي أكثر تفصيلا يتعزز أكثر عندما تُنشأ هذه المحاكم بتوافق في الآراء يجمع عليه تقريبا جميع أعضاء المجتمع الدولي . ولا عجب في أن انشاء أول محكمة عدل دولية دائمة في عام ١٩٢٢ ، وهي أول محكمة من نوعها ، قد رُحّب به بوصفه حدثا لم يسبق له مثيل في تاريخ القانون الدولي . ويصدق هذا القول بقدر أكبر على انشاء محكمة دولية جديدة في عام ١٩٤٥ ، هي محكمة العدل الدولية ، لم تُشكل جزءا من النظام القديم الذي اتسم بهيمنة الدول الأوروبية على شؤون المجتمع الدولي السياسية والقانونية . ولأول مرة ، ادمجت هذه المحكمة دمجا مباشرا في منظمة عالمية وأصبحت هيئة من هيئاتها الرئيسية .

إن الأحكام التي تصدرها المحكمة ملزمة لجميع أطراف النزاع ، ولذلك ، فإن الأمر متروك كليا للمحكمة لتحدد نطاق ولايتها ، بموجب الفقرة ٦ من المادة ٣٦ من نظامها الأساسي . ووفقا للفقرة ١ من المادة ٩٤ من الميثاق ، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بتوقيعها على الميثاق ، تتعهد بالامتثال للقرارات التي تصدرها محكمة العدل الدولية بشأن أي نزاع تكون تلك الدول أطرافا فيه . إلاّ أن دور المحكمة المتصل بصون السلم ليس مقصورا على حل نزاعات معينة بإصدار قرارات فقط . إن طرح النزاع على المحكمة ، أو النظر في طرحه ، خطوة فعلية نحو الحل السلمي . وفضلا عن ذلك ، فإن كل قرار تصدره المحكمة يؤكد بصورة عامة دور القانون في العلاقات

Digitized by UNOG Library

الدولية ، وبالتالي لابد وأن يسهم في تطوير القانون الدولي . وبعبارة أخرى ، لئن كان مجرد وجود المحكمة يوفر ظرفا لإحلال السلم ، وأن اللجوء اليها - كما جاء في قراري الجمعية العامة ١٧١ (د - ٣) و ٣٣٣٢ (د - ٢٩) - تستحق عادة الترحيب ، من جهة ، فإن قرارات المحكمة ، من جهة أخرى ، تؤثر بدون شك على سلوك الدول وعلى تعزيز أو انشاء مجموعة من القواعد التي تعزز السلم الدولي بصورة مطردة وان كانت بطيئة .

إن كولومبيا ، تمسكا منها بتقاليدها المؤيدة والمدافعة عن قواعد نظام القانون الدولي ، أسهمت على الدوام في انشاء وتعزيز هيئات ضمن إطار المنظمات الدولية تكون مهمتها الرئيسية صون نظام القانون العالمي ، لأنها تؤمن ايمانا راسخا بأن الوسائل الرئيسية لتحقيق أهدافنا المشتركة على صعيد العالم بأسره ، تكمن في الامتثال للقانون .

ونظرا لأننا مقتنعون اقتناعا تاما أن احترام التعهدات المقدمة هو أساس نظام القانون الدولي ، فإننا نؤمن بأن الامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية من جانب جميع الدول ، التي قبلت بالولاية القانونية للمحكمة ، واجب لا مفرّ منه . وإلاّ فإن استقرار نظام القانون الدولي سيتعرض للخطر ، وسيتقوّض أحد المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية - أي حسن النوايا .

ولتعزيز النظام القضائي الدولي ، من الضروري أن تقبل جميع الدول الاعضاء ولاية المحكمة دون أية شروط . ولئن كانت كولومبيا قد قبلت بولاية المحكمة الملزمة منذ ١٩٣٧ ، فإننا نلاحظ بقلق أن المملكة المتحدة هي الوحيدة من بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، التي قبلت بولاية المحكمة الملزمة .

إلاّ أننا مفعمون بالتفاؤل إزاء الموقف الذي اتخذه السيد غورباتشوف ، أمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي ، في مقال عُمّم على الجمعية العامة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ، ودعا جميع الدول الاعضاء الى التسليم بولاية المحكمة الملزمة ، وقال إنه ينبغي للاعضاء الدائمين في مجلس الامن أن يتخذوا الخطوة الاولى في هذا الاتجاه .

Digitized by UNOG Library

كما رحبنا بحماس بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في الجمعية العامة قبل اسبوعين تقريبا ، حيث قال إن بلاده مستعدة أن تنضم الى الاتحاد السوفياتي ، أو أي دولة أخرى ، في توسيع نطاق ولاية المحكمة الملزمة .

وتمشيا مع تقاليد كولومبيا التي تعود الى زمن بعيد ، والمتصلة باحترام القانون الدولي والمعايير التي وضعتُها ، وسعيا لتحقيق عالم يسود فيه القانون على القوة ، فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن مناقشة الجمعية العامة الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا تذكّرنا ثانية بأن ارساء أسس الأمن الشامل وتسوية النزاعات يتطلب ضمان السلم بوسائل سياسية محضة . ولا يمكن تحقيق سلم متساو للدول الكبرى والصغرى إلّا اذا تم التخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية على أساس نظام قانوني عالمي تلتزم فيه الدول بتغليب القانون الدولي وقواعد السلوك المتحضر على المصالح السياسية الضيقة وعلى سياسة القوة "والحلول" العسكرية .

Digitized by UNOG Library

إن البحث عن حلول للمشاكل الملحّة يتطلب بالمثل ، على وجه الاستعجال ، الاستفادة الكاملة من كافة الموارد التي تتيحها آليات الامم المتحدة ، بما في ذلك محكمة العدل الدولية التي قصد بها أن تكون الضامن الرئيسي للسلم والتعاون فيما بين الدول . إن موقفنا إزاء دور هذه الهيئة القانونية الفريدة وايماننا بامكانياتها الواسعة مبيّنة في مقال موجّه الى هذه الدورة للجمعية العامة كتبه السيد غورباتشوف تحت عنوان "الواقع وضمانات عالم آمن" .

ومن الجلي أن الامتثال التام للمبادئ الاساسية للقانون الدولي والاستعداد لحل المشاكل عن طريق التفاوض على أساس المساواة هما وحدهما اللذان يمكن أن يساعدا على حماية سيادة كل الدول ، وخاصة الدول الصغيرة ، من التدخل الخارجي . ولقد كان هذا النهج بالتحديد هو الذي استرشدت به نيكاراغوا باستمرار في طلبها الى محكمة العدل الدولية النظر في شكواها بشأن الاعمال غير المشروعة للولايات المتحدة ضدها . إن الامم المتحدة قد لاحظت على مدى عدة سنوات حتى الآن إصرار تلك الدولة غير المنحازة على اللجوء باستمرار الى الامكانيات التي يتيحها ميثاق الامم المتحدة لصون سيادتها وتطبيع الحالة في المنطقة .

وليس من قبيل المغالاة القول بأن لجوء نيكاراغوا الى محكمة العدل الدولية قد فُهم على أنه تجسيد لإلتزامها بمقاصد ومبادئ المنظمة ولرغبتها في التوصل الى تسوية بالوسائل السلمية . ومنذ بضعة أيام أكّد رئيس نيكاراغوا دانييل اورتيغا هذه النوايا الحسنة حين دعا الولايات المتحدة لاستئناف المحادثات الثنائية مع بلده .

إن الجمعية العامة تدرك تماما أنه بعد ما يقرب من سنتين من النظر الدقيق والشامل ، فإن محكمة العدل الدولية قدّمت حكما مفصّلا ينص دون مواربة على أن الولايات المتحدة بتدريبها لقوات الكونترا وتسليحها وتمويلها وتقديم الامدادات لها تنتهك قواعد القانون الدولي والتزاماته التي اضطلعت بها بموجب الميثاق والاتفاقات الاخرى الثنائية منها ومتعددة الاطراف . واذ استشهدت محكمة العدل الدولية بقائمة ضخمة من الاعمال غير المشروعة التي أُتخذت ضد نيكاراغوا ، مثل تلغيم مياهها الاقليمية ، وانتهاك مجالها الجوي ، والهجوم على الموانئ والمرافق الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

الاخرى ، فقد رفضت ادعاء الولايات المتحدة الذي لا سند له بالممارسة الاعتباطية لحق الدفاع الجماعي عن النفس . إن نيكاراغو لها الحق في الدفاع عن نفسها ضد الاعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ، كما أن لها كامل الحق في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لهذا الغرض .

إن القلق الذي يساور الاغلبية الساحقة من الدول إزاء الحالة القائمة الآن حول نيكاراغوا قد اتضح في تأييد الجمعية العامة للقرار ٣١/٤١ الذي يتضمن نداء عاجلا للامتثال التام والفوري لحكم محكمة العدل الدولية في قضية الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها . وفي العام الماضي صوّت ثلاثة أعضاء في الامم المتحدة فقط ضد القرار ، معارضين بذلك إرادة المجتمع الدولي التي أعرب عنها بجلاء .

إلاّ أن النداءات العاجلة التي وجهتها الجمعية العامة وكل الدول المحبة للسلام وحركة عدم الانحياز والمحافل الدولية المختلفة والاحزاب السياسية والمنظمات العامة والشخصيات البارزة لم تسفر حتى الآن عن استجابة ملائمة من واشنطون . ويدق الامين العام ناقوس الخطر في تقريره حين يلاحظ :

"أنه لم يطرأ أي تغيير على هذه الحالة منذ اعتماد القرار ٣١/٤١"
(A/42/712 ، الفقرة ٣) .

إن الاسباب التي دعت الى هذا التقييم هي أن الولايات المتحدة بتجاهلها لحكم محكمة العدل الدولية إنما ترفض بعناد الامتثال لاحكام ذلك الحكم فيما يتعلق بوقف الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا . ولا يسع منظمتنا إلا أن تدين هذا النهج .

إن السعي من أجل السلم يعني نبذ الاعمال التي تثير المواجهة في حالة أمريكا الوسطى ، ويعني النظر الى المشكلة في ضوء الحقائق المشجعة الجديدة التي بزغت منذ توقيع رؤساء دول المنطقة الخمسة لاتفاق غواتيمالا . وترحب الامم المتحدة بهذه الاتفاقات كحل توفيقي معقول يعبّر عن إرادة أبناء أمريكا الوسطى ويجعل من الممكن الشروع في مهمة حل الصراع . وجدير بالذكر أن القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء في هذه الدورة تأييدا لاتفاق اسكويبولاس الثاني يحمل بدوره أيضا - على نحو ما - توقيع الولايات المتحدة الامريكية .

Digitized by UNOG Library

ومن الواضح أن الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة سيحدد الى درجة كبيرة التطورات الاخرى في الحالة في المنطقة ، حيث يسود الأمل الآن في تحقيق السلم الذي طال انتظاره . والسؤال الآن هو ما اذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لاحترام إرادة الأمم ذات السيادة بالاعمال وليس بالاقوال فقط ، أم أنها ستواصل انتهاج سياسة التدخل تحديا لامريكا الوسطى وللعالم بأسره . إن على عاتق جميع أعضاء منظمتنا واجب ملزم بإبداء الاحترام لوجهة نظر دول أمريكا الوسطى ، وألا يعوقوا تنفيذ اتفاق غواتيمالا .

وليس ثمة شك في أن استمرار التدخل في شؤون نيكاراغوا والإصرار على تقديم المساعدة للكونترا من بالتحديد يمثلان العقبة الرئيسية أمام التسوية السياسية في أمريكا الوسطى . ولا يمكن وصف هذا النهج إلاّ بأنه محاولة لتخريب تنفيذ الاتفاقات التي وافق عليها الرؤساء الخمسة في اسكويبولاس . وينبغي علينا في هذا الصدد أن نعتبر نوايا الادارة الامريكية للحصول على مزيد من ملايين الدولارات تخصص لمواصلة تمويل الثورة المضادة المسلحة بأنه من الأمور التي ستفضي في نهاية المطاف الى الإبقاء على هذه البؤرة الخطيرة للتوتر في منطقة أمريكا الوسطى .

وكما جاء في البيان الذي أصدرته الحكومة السوفياتية حول نتائج الاجتماع الاخير لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى ، فإن :

"الاتحاد السوفياتي ، وهو بحكم مبادئه من أنصار أتباع الوسائل السياسية لتسوية النزاعات الاقليمية ، يرحب بنتيجة الاجتماع في غواتيمالا . وتعرب الحكومة السوفياتية عن دعمها لاتفاقات التفاهم التي تم التوصل اليها ، وتعترف بالقيمة الكاملة لهذه المساهمة من جانب مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، وتعلق بموجب هذه الوثيقة عن عزمها على احترام القرار الذي اتخذه الرؤساء الخمسة . وستعمل ، ضمن اطار مسؤوليتها عن مساندة السلم وتشجيع العلاقات المتحضرة في المجتمع العالمي ، على تشجيع الجهود المبذولة لتنفيذ هذا القرار" . (A/42/475 ، ص. ٣)

Digitized by UNOG Library

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وفي رأي الوفد السوفياتي أن مصلحة ضمان السلم والأمن الدوليين تتطلب الإزالة المبكرة لبؤرة التوتر في امريكا الوسطى وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين أبنائها من تقرير مصيرهم دون تدخل خارجي . إن الجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن تحشد طاقاتها مرة أخرى لتأييد العمليات البنّاءة في المنطقة . ولا ريب أن هذه الأهداف سيخدمها أيضا اعتماد مشروع القرار A/42/L.23 الذي يتضمن نداء قويا جديدا للامتثال التام والفوري لحكم محكمة العدل الدولية بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها . إن الامتثال الفوري للحكم يتسم بأهمية رئيسية لفتح السبيل أمام سلم امريكا الوسطى ولتعزيز كل المبادئ الأخلاقية والسياسية التي تشكّل أساس النظام القانوني الدولي .

Digitized by UNOG Library

السيد ريتر (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن دستور الولايات المتحدة لم يعمل ، كما يتصور البعض اليوم ، على تقرير سيادة المحكمة العليا صراحة . لقد حدث ذلك من خلال تطور المؤسسات الديمقراطية التي حددت سلطة المحكمة العليا اليوم في ممارسة المراجعة القضائية لأعمال الكونغرس والادارة . وهذا طبيعي . فمن كان يتصور منذ ٢٠٠ سنة مضت أن مجموعة من القضاة ، الذين لم ينتخبوا من الشعب بل يعينهم رئيس الجمهورية ويصادق مجلس الشيوخ على هذا التعيين ، سوف يملكون في بعض الحالات سلطة الغاء قوانين أصدرها الاول والثاني . إلا أن تطور المبدأ ، مبدأ القانون فوق الجميع بغض النظر عما يتمتعون به من سلطة ، أنشأ نظاما جديرا بالإعجاب ، ويعتبر مفخرة للشعب الامريكي ، وقد نقلته عنه الجمهوريات الفتية في أمريكا اللاتينية بلا استثناء تقريبا .

وهذا النظام لم يؤسس - وهنا تكمن مزيته الكبرى - على أساس المجابهات الصارخة بين السلطات . إنه على العكس بني على أمور تبدو تافهة ولكنها أرست بصفة دائمة المبادئ التي كانت مدار الصراع . فهناك مواطن اسمه ماربوري شعر أنه حرم بغير حق من فرصة عمل وكان يتقاضى في الواقع أجرا بسيطا ، ففامر بتحدي الحكومة القوية حكومة الرئيس جيفرسون الذي كان قد انتخب حديثا ووزير خارجيته ماديسون . وكسب المواطن القضية . وجاء حكم المحكمة برغم أنها لم تكن تملك سلطة الإجبار لإنفاذ الحكم ، ليعلوا على إرادة حكومة كانت تمتلك من القوة ما يكفيها لان تتجاهله . ولن أخوض في تفاصيل الظروف الصعبة التي أحاطت بهذا القرار ، وانما سأبيّن ببساطة أن المشاركين في تلك القضية ، وهي قضية "ماربوري ضد ماديسون" ، كانوا يرسون حجر الأساس للسلطة العليا التي باتت تتمتع بها المحكمة العليا في الولايات المتحدة .

ورغم أن من الصحيح أن قواعد القانون الدولي ليست هي نفسها قواعد القانون المحلي ، فإن القضية المطروحة اليوم على الجمعية العامة تشبه في جوانب كثيرة القضية التي شرحتها . فنحن لا نعالج قضية دولة عظمى تتحدى دولة أخرى بقوتها ، ولكننا نعالج مشكلة دولة صغيرة تستخدم أسلحة القانون ، وهي تواجه دولة قوية . وبالمثل فإننا نقرر ما اذا كانت مجموعة من القضاة المتجنين بواسطة بلدان ذات سيادة

Digitized by UNOG Library

يمكن أن تخضع هذين البلدين لحكم القانون . وهذا معناه إما أن نرسي بحزم أسس سيادة محكمة العدل الدولية ، أو أن نرسي الى الابد أساس رفض سلطات هذه المحكمة .

ومن وجهة نظر قانونية ، لا تنطوي القضية على أية مشاكل . إن اختصاص محكمة العدل الدولية واضح . ومداولاتها لا تقبل الجدل وقرارها محدد ومحكم . والمشكلة كما هو معروف جيدا تكمن في تنفيذ القرار . وهنا تطرح مرة أخرى مبادئ أساسية في الميزان ، منها مبدأ المساواة القانونية بين الدول . إن أحكام محكمة العدل الدولية لابد وأن يكون لها نفس الاثر ونفس السلطة الملزمة على الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . مثلهم كمثل الدول المحرومة من القوة التمييزية لحق النقض .

من الذي يستطيع أن يتحدى اختصاص المحكمة عندما تقرر المادة ٣٦ من نظامها الاساسي بوضوح أنه :

"في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها" .

مَن الذي يستطيع أن يتحدى الحجج القانونية التي أدت الى حكم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ؟ من الذي يمكن أن يشك في وضوح ذلك الحكم عندما يقرر ذلك الحكم نفسه "أنه واضح وملزم وفقا لاحكام المادتين ٥٩ و ٦٠ من القانون الاساسي" ؟

واذا تركنا جانبا الاثار التي يمكن أن تنجم عن الحكم بالنسبة لعملية السلم في أمريكا الوسطى ، فإن المعروض علينا هو قضية دولة قررت ، ألاّ تنصاع لحكم محكمة العدل الدولية ، استنادا الى قوتها الخاصة .

لقد أيدت بنما دائما تعزيز سلطة الاجهزة الدولية ، ونحن نؤمن بفعالية الصكوك الدولية التي تتيحها هذه الاجهزة الدولية للدول ، والبلدان الصغيرة التي لا تملك القدرة على فرض آرائها بالقوة لها في القواعد الدولية الضمانات التي تكفل لها صون حقوقها وتزوّدها بقوة مقابلة لمعالجة الاختلال الجسيم في معادلة القوة بينها وبين الدول العظمى .

وتولي الامم المتحدة الاهمية الكبرى لإختيار قضاة المحكمة ، وتهدف طريقة الانتخاب - وهي العملية التي تمت بالامس - في الواقع الى ضمان أن أعلى محكمة دولية

Digitized by UNOG Library

لن تتشكل إلاّ من أفضل المؤهلين ، نظرا لتعقُّد وأهمية المسائل التي يتعين عليهم حلّها . وعندما نبذل مجهودا كبيرا في انتخاب أولئك القضاة ، فإن أقل ما يمكن أن نفعله بعد ذلك هو أن نلتزم بما يتوصلون اليه من حلول طبقا للقانون .

من هنا ، فمن دواعي زيادة التناقض أن نناقش اليوم عدم الانصياع لحكم صادر عن المحكمة التي قمنا بانتخاب بعض قضاتها بالأمس . ومادامت هناك أوجه تواز فيما يتعلق بالتعقيد والزمن والانتخابات بالنسبة للمحكمة العليا بالولايات المتحدة التي تقوم حاليا بشغل مقعد شاغر فيها ، فإننا نرجو أن تكون هناك أيضا خطوط متوازية فيما يتعلق بالاستعداد للانصياع الى ما قد تقرره المحكمتان .

وليس على الولايات المتحدة اليوم أن تلتزم بالانصياع لحكم محكمة العدل الدولية فحسب ، بل إن أمامها فرصة تاريخية مع حلول السنة المائتين على دستورها لأن تظهر للعالم أن المبادئ التي شكلت سيادة المحكمة العليا لاتزال منطبقة اليوم ، وانه بقدر ما أن رئيسا قويا للولايات المتحدة كان يمتلك سلطة تجاهل الحكم ، ولكنه قبل بحكم المحكمة عن طيب خاطر ، فإن ثمة قوة عسكرية عظيمة تقبل بشرف الانصياع لقرارات محكمة العدل الدولية .

وأختتم كلامي بتكرار كلمات الممثل الدائم للمكسيك السيد ماري مويا بالنسيا في بيان محكم وبليغ أدلى به منذ سنة مضت عن الحكم المعني وعن أصل واستعمال حق الفيتو .

Digitized by UNOG Library

وقال السيد مويا بلنسيا :

"... ونرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد الامتثال للحكم ، بغض النظر عن أي موقف خاص حيال جوهر الموضوع الذي أدى الى إقامة الدعوى . وإذا لم يحدث ذلك ستضعف قيمة الاسس القانونية للنظام الدولي ، وطابع الاهمية والالزام الذي تتسم به الاحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ، ويؤدي الى الحط من أهمية أسس التعايش المتحضر بين الدول" . (A/41/PV.53 ، ص. ٧٧)

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : اسمحوا لي في البداية أن أقدم باسم وفد الجماهيرية تعازينا لوفد النيجر الشقيق ولحكومة وشعب النيجر في وفاة المرحوم الرئيس كونتشي . إن النيجر كبلد مجاور وصديق لنا ربطتنا معه روابط روحية وجغرافية وتاريخية تجعلنا نتأثر لهذا المصاب الجلل .

تعود الجمعية العامة مرة أخرى اليوم لمناقشة موضوع حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٩٨٦/٦/٢٧ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا .

ورغم مرور أكثر من عام على قرار الجمعية العامة رقم ٣١/٤١ الذي يدعو الى الامتثال التام والفوري لحكم محكمة العدل الدولية ، إلاّ أننا نرى أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية مازالت تكثّف أنشطتها العسكرية وشبه العسكرية ، ومازالت تموّل جماعات المرتزقة وتدعمهم للقيام بأعمال التخريب ومختلف أعمال الارهاب ضد الاهداف المدنية والاقتصادية ، متحدية بذلك المجتمع الدولي ، ودون احترام لميثاق الامم المتحدة وأهدافه ومقاصده وروحه .

إننا نرى أن هذه الممارسات تعتبر انتهاكا لأبسط قواعد ومبادئ القانون الدولي العام ، وميثاق الامم المتحدة ، وتمثل جزءا من سياسة ارهاب الدولة ضد الشعوب الصغيرة .

إن هذه السياسة ليست بغريبة علينا في منطقة البحر المتوسط . فقد تعرض شعب لبنان للدمار ولقد تعرض الشعب الفلسطيني ويتعرض يوميا للقتل والتدمير نتيجة لهذه السياسة . ولقد تعرضنا نحن في ليبيا للعدوان المسلح المباشر من الجو والبحر ، ومازلنا نتعرض لكافة الضغوط والمؤامرات وحملات التضليل . لقد طالبنا نحن بدورنا ،

Digitized by UNOG Library

عن طريق الامم المتحدة وعن طريق الامين العام شخصيا من الولايات المتحدة أن تقبل اللجوء الى محكمة العدل الدولية لنبحث في ادعاءاتها ومبرراتها للعدوان على بلدنا . ولكننا ، ورغم مضي ما يقرب من عامين حتى الآن ، لم نتلق أي رد ايجابي .

إننا ندرك أكثر من غيرنا خطورة هذه الحرب غير المشروعة التي تتعرض لها نيكاراغوا . ولذلك ، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يحث الولايات المتحدة الامريكية على الامتثال الفوري لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٩٨٦/٦/٢٧ ، والخاص بالانشطة العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا ، وذلك تمشيا مع أهداف الامم المتحدة وسعيا الى ترسيخ دعائم المبادئ القانونية والقيم الاخلاقية التي نعمل جميعا على توطيدها حفاظا على السلم والامن الدوليين ، لا في نيكاراغوا فقط ومنطقة امريكا الوسطى ، بل في كافة أنحاء العالم .

عندما يستهان بقرار محكمة العدل الدولية ، يستهين أي طرف لانه الاقوى ولانه الذي يملك السلاح والمال ، فإن الوضع الدولي بصفة عامة ، وثقة الشعوب الصغيرة في القانون الدولي وفي الامم المتحدة لاشك أنها تتعرض للاهتزاز .

إننا نؤيد بقوة مجهودات مجموعة كونتادورا واتفاقية غواتيمالا من أجل تحقيق السلام في منطقة امريكا الوسطى ، كما أننا نهيب بالجميع أن يقبلوا ذلك ، كما أننا أيضا نشيد بما أبدته نيكاراغوا دوما من استعداد للحوار ومن استعداد لحل المشاكل . إن هذه السياسة السلمية لنيكاراغوا تحظى بتأييدنا ومباركتنا .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في التاسع من نيسان/ابريل ١٩٨٤ قام سفير نيكاراغوا في لاهاي بتوجيه اتهام لدى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بمسؤوليتها عن أنشطة عسكرية وشبه عسكرية قامت بها داخل نيكاراغوا وضدها . وكان هذا الاجراء من جانب نيكاراغوا موضوعا لنظر دقيق ومطوّل في محكمة العدل الدولية ، الامر الذي كشف عن أن الولايات المتحدة بدأت أولا بتقديم مساعدة خفية ثم مكشوفة لما يسمى بقوات الكونترا في نيكاراغوا . وفي النهاية تقرر أن بث الالغام في موانئ نيكاراغوا يعتبر عملا من أعمال الحرب .

Digitized by UNOG Library

وليس من السهل أن نصف سلسلة الاحداث الكئيبة والانتقامية التي اتسمت بها طوال السنوات القليلة الماضية أنشطة حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا الساندينستية ، منتهكة بذلك قواعد القانون الدولي ، كما قررت بحق محكمة العدل الدولية في حكمها الاخير .

وليس صحيحا أن الولايات المتحدة تحمي مصالح أمنها الحيوية بتصرفها على هذا النحو . إن الشعوب الامريكية تعرف معرفة مباشرة على مدى أكثر من مائة عام التدخلات بكل الصور في شؤونها الداخلية . وكل أعمال التدخلات هذه مصدرها ، بلا استثناء ، الجار الكبير الى الشمال . وليس هناك أي مبدأ أخلاقي أو مفهوم قانوني يبرر أن تنفق الولايات المتحدة ملايين الدولارات لتمويل حرب ضد شعب نيكاراغوا راح ضحيتهاآلاف من الأرواح البشرية ، وتسببت في معاناة لا توصف لهذا الشعب ، وخسائر مادية تقدّر بملايين الدولارات . وقد غدت زعزعة الاستقرار في أمريكا الوسطى نتيجة لهذا التدخل مصدرا خطيرا للتوتر . وليس هناك من منظمة دولية ، بدءا بالجمعية العامة ، ومرورا بحركة بلدان عدم الانحياز ، إلاّ وأعربت ، بشكل أو بآخر ، عن رغبة المجتمع الدولي القوية في وضع حد لهذه السياسة برمتها ، واقرار السلام في أمريكا الوسطى* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) .

Digitized by UNOG Library

لقد شعر المجتمع الدولي بارتياح عميق إزاء الانجاز التاريخي الذي حقّقه رؤساء دول أمريكا الوسطى عندما وقّعوا في غواتيمالا اتفاق اسكيبولاس الثاني الذي شكّل نقطة انطلاق لعملية جديدة من شأنها أن تؤدي الى فتح الآفاق لاحلال السلم في تلك المنطقة الفرعية . وقد لاحظنا جميعا بشعور من الفزع ، بل والسخط أيضا ، ارتفاع بعض الأصوات في واشنطون التي تدين نيكاراغوا على نحو مستمر ، وتوجّه لها مطالب سخيفة للغاية ، متوخية من ذلك تحميلها في نهاية المطاف المسؤولية عن فشل عملية التفاوض ، في حين أن نيكاراغوا هي التي اتخذت دوما خطوات بنّاءة في هذا الاتجاه .

ونحن نعتقد أنه قد آن الأوان لكي تسود الحكمة ، ونمتثل جميعا للنداءات التي توجهها كل الجهات بغرض بذل جهد كبير من أجل نجاح اتفاق اسكيبولاس الثاني ، وأنه ينبغي لكل الأطراف أن تتوحد من أجل وقف اراقة الدماء في أمريكا الوسطى .

ومن الاسهامات الحاسمة التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة في المسيرة نحو احلال السلم أن تتخذ قرارا حازما بالامتناع عن القيام بأية خطوة مهما صغرت لتقديم المساعدات من أي نوع الى قوات الكونترا في نيكاراغوا ، وأن توقف كل أنواع الأعمال العدائية ضد هذا البلد ، وأن تتخذ تدابير محددة لمنع أي نوع من الأنشطة ينشأ في أراضي الولايات المتحدة ويكون من شأنه أن يمثل تدخلا سلبيا في عملية التسوية السلمية .

وبالنيابة عن شعوب بلداننا الأمريكية نطالب الولايات المتحدة في هذا الوقت الذي بدأت فيه شمس السلم تسطع بشعاعها على أمريكا الوسطى ، بأن تسهم بشكل ايجابي في حل هذه القضية النبيلة ، وأن تمتثل لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

فمن المحتم أن ينتصر العقل وتسود العدالة . وعندما أردّد هذه الكلمات ، فإنني أتذكّر أحد عظماء أمريكا ، وهو خوسيه مارتي ، الذي قال :

"بما أننا نملك ناصية العقل ، فمن غير الممكن وجود أي شيء يتعارض معه . ولو وجد شيء ما ، فإن وجود العقل لن يكون له أي معنى لأنه سيكون بلا هدف . وبالتالي ليس هناك من شيء له وجود يمكن أن يناقض العقل . وأي شيء يبطله العقل لا يمكن أن تؤيده الحقيقة .

Digitized by UNOG Library

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده المخلص لمشروع القرار A/42/L.23 الذي عرضه ممثل نيكاراغوا .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودّ في مستهل كلمتي أن أعبّر عن تعازي قبرص ، حكومة وشعبا ، في وفاة الجنرال سيني كونتشي رئيس جمهورية النيجر ، البلد الصديق والعضو في حركة عدم الانحياز .

إن البند قيد النظر عرض على الجمعية العامة لأن مجلس الأمن ، وقد نظر في طلب نيكاراغوا لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، تعذّر عليه اتخاذ قرار فيما يتعلق بمشروع القرار الذي عرض عليه بشأن هذا الموضوع نتيجة للجوء الطرف الآخر في النزاع الى استخدام حق النقض .

إننا نعرف أحكام الميثاق التي تضع مسؤولية النظر في أحكام محكمة العدل الدولية على عاتق مجلس الأمن ، ونعرف أن المادة ٩٣ تقول في الفقرة ٢ منها :

"يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية" .

ونعرف أيضا الآثار السياسية التي تترتب على النقطة مثار الخلاف ، ألا وهي الاحترام المطلق لمبادئ عدم التدخل بكل أشكاله في شؤون الدول الأخرى والالتزام الرسمي لكل دولة عضو بأن تحترم سيادة الدول الأخرى واستقلالها وسلامتها الاقليمية . لقد أعلن قرار المحكمة بشكل واضح لا لبس فيه أن التدخل في شؤون الدول الأخرى أمر محظور . وكل دولة لها حق غير قابل للتصرف في أن تقرر سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويدور مشروع القرار المعروض حول الدور الرئيسي الذي ينبغي لمحكمة العدل الدولية الاضطلاع به في التسوية السلمية للمنازعات ، وهو يؤكد على دور محكمة العدل الدولية باعتبارها أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة ، معززا بذلك النظام القانوني .

ونحن نحبذ اللجوء كثيرا الى هذه المحكمة ، لأننا نعتقد أن المحكمة الدولية في لاهاي يمكنها أن تضطلع بدور هام للغاية في حسم المنازعات الدولية وفي توضيح حقوق الدول والتزاماتها .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالمسألة قيد البحث ، فإن أعلى محكمة في العالم أعلنت ما هو حق ، وأشارت الى مسؤوليات الأطراف المعنية .

وقد حث مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ على الامتثال لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وفي هذا الوقت الذي نشهد فيه دلائل على وجود اتجاه لتعزيز الأمم المتحدة ، وبالتالي تعزيز هيبة كل الأجهزة التابعة لها ومن ضمنها محكمة العدل الدولية ، فإن الأمر يقتضي منّا جميعا أن نفكر مليّا مرتين وبشكل جاد في هذا الحكم الذي لا يؤثر على نيكاراغوا وحدها وانما يؤثر علينا جميعا . لقد أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكمها في الجوانب القانونية لهذه القضية . ونحن نأسف لأن الجانب السياسي لهذه المشكلة ، الذي يشكل السبب الرئيسي للحالة الخطيرة السائدة في أمريكا الوسطى ، لم يجد حتى الآن حلاً عادلا وسلميا .

ونحن نؤمن بأنه لابد من حل المشاكل الثنائية أو الدولية بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات وليس عن طريق قوة السلاح . وعلاوة على ذلك ، لابد وأن يكون الأساس الذي تنبني عليه العلاقات الدولية هو أن تحترم كل الدول السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية والوحدة لأي بلد ، وأن يقترن ذلك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين .

لقد تكلّم رئيس جمهورية بلدي عن أمريكا الوسطى في خطابه أمام الجمعية العامة وقال :

"وتواجه أمريكا الوسطى هي الاخرى أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة ، ينبغي أن تحَل بطريقة سلمية تفاديا لصراعات أوسع مدى قد تهدد السلم والأمن في المنطقة . إننا نتابع بقلق عميق الأحداث الجارية في نيكاراغوا وغيرها من بلدان أمركا الوسطى ، ونعرب عن أملنا في أن تكلل بالنجاح الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة وخارجها ، بما في ذلك جهود

Digitized by UNOG Library

مجموعة الكونتادورا . ومما تعلو أهميته على كل ما عداه احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي جميع الدول في المنطقة احتراما كاملا ، واحترام الحق السيادي لشعوب المنطقة في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمحض حريتها وبغير أي تدخل أجنبي" . (A/38/PV.15 ، ص. ٢١)

Digitized by UNOG Library

إن قبرص ، كبلد غير منحاز يشارك العديد من بلدان امريكا اللاتينية طموحاتها المشتركة ، تؤيد بغير تحفظ الجهود السلمية التي تبذلها مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم ، وتشيد بحكومات كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا والارجنتين والبرازيل وبيرو وأوروغواي ، للجهود التي بذلتها تلك البلدان للتوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة امريكا الوسطى . فاجراءات المجموعتين تستند الى المبادئ السامية لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية بين الدول والتسوية السلمية للنزاعات . ونحن نؤيد الإعلان الذي اصدره مؤخرا مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

وتؤيد قبرص أيضا خطة الرئيس آرياس التي وقّع عليها الرؤساء الخمسة لدول امريكا الوسطى والتي نعتقد أنها تمثل أفضل إطار لإحلال السلم والاستقرار في المنطقة .

ونكرّر معارضتنا لكل أنواع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وللضغط والتدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية لدول امريكا الوسطى . وسنواصل مع بلدان عدم الانحياز الاخرى بذل قصارى جهدنا من أجل نجاح مبادرات كونتادورا للسلم ومن أجل تهيئة ظروف السلم والاستقرار في المنطقة .

ونحن نعتقد انه لابد من السعي الى صون السلم وتعزيزه من خلال الحوار على الرغم من الخلافات العقائدية وغيرها القائمة بين الدول .

وسوف نؤيد مشروع القرار قيد النظر .

السيد علي (اليمن الديمقراطية) : إن مناقشة البند المتعلق "بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها" ، تسّهل على المتتبّع للامور الهدف من ورائه من خلال عنوان البند والذي يُستكمل بالمطالبة "بضرورة الامتثال الفوري للحكم" .

وفي اعتقادنا إن الامر واضح تماما ، وتسلسل التطورات المتعلقة بهذا البند يمكن ان يتلخص في الآتي : أولا ، تقدمت نيكاراغوا ، وهي عضو في الامم المتحدة ، بشكواها الى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة الامريكية لانتهاكها أحكام

Digitized by UNOG Library

القانون الدولي ذات الصلة ، وذلك بتسليح وتدريب عناصر الثورة المضادة وتلغيم موانئ نيكاراغوا وغير ذلك من الأعمال العدوانية . وكان طلب نيكاراغوا متمشيا مع الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بحل المنازعات حلا سلميا ووفقا لمساعي حكومتها لحل المنازعات بالطرق السلمية .

ثانيا ، في ضوء الحقائق والبراهين المقدمة اليها في هذه القضية أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها بأن الولايات المتحدة الامريكية قد خرقت التزاماتها تجاه القانون الدولي فيما يتعلق بعدم التدخّل في شؤون الدول الاخرى وفي عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وفي خرق السيادة الوطنية .

ثالثا ، إن حكم محكمة العدل الدولية يظل قائما ودون تنفيذ لأن الطرف المعني به ، وهو الولايات المتحدة الامريكية ، ما زال يواصل موقفه السلبي تجّاهه ويرفض الامتثال الفوري للحكم . بل على العكس من ذلك يواصل تصعيد المخططات الرامية الى القضاء على النظام السياسي القائم في نيكاراغوا ، ويوسّع جوانب تدخله في شؤون نيكاراغوا الداخلية . وهذا التصعيد ، بطبيعة الحال ، لا يخدم إحلال الأمن والاستقرار في منطقة امريكا الوسطى ، بل يزيد من عوامل التوتر فيها ويعيق خطط السلام المتفق عليها بين رؤساء دول امريكا الوسطى التي أُعلنت في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ والتي تحظى بدعم المجتمع الدولي .

رابعا ، إن دور المجتمع الدولي في ضوء هذه التطورات يتمثل في إيجاد الوسائل الكفيلة لامتثال الولايات المتحدة لحكم محكمة العدل الدولية ، الأمر الذي يساعد على إحلال الأمن والاستقرار في أمريكا الوسطى ، ويهيئ الظروف لشعوبها في أن تعيش بسلام . وعلى العكس من ذلك ، فإن استمرار الولايات المتحدة في موقفها المتعنّت وسياساتها التي تتعارض مع حكم محكمة العدل الدولية ، هو علاوة على اعتباره خرقا للقانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، يزيد من المخاطر التي تواجهها منطقة امريكا الوسطى .

Digitized by UNOG Library

في ضوء هذا الواقع الذي يحيط بحكم محكمة العدل الدولية ، فإن اليمن الديمقراطية تضمّ صوتها الى أصوات المجتمع الدولي التي تكاد تكون مجتمعة حول ضرورة الامتثال الفوري للحكم من قبل الولايات المتحدة . كما تؤكد اليمن الديمقراطية إدانتها لأية أعمال عدوانية ضد نيكاراغوا وتقف الى جانب شعبها وحكومتها في ممارسة اختياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقلة ، ومواجهة المخططات الرامية الى المساس بسلامة نيكاراغوا وسيادتها .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يودّ وفد بولندا الذي يرأس مجموعة دول اوروبا الشرقية في الشهر الحالي أن يسجل الموقف التالي بشأن البند قيد المناقشة .

إن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن "الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها" ، يتسم بأهمية كبرى فهو يؤكد مرة أخرى المبادئ الاساسية للقانون الدولي والعلاقات فيما بين الدول ، مثل مبادئ المساواة في السيادة بين الدول ، وواجب الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة وواجب عدم التدخل في مسائل داخلية تقع في نطاق الولاية القانونية للدول ، والالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

إن المناداة بالامتثال الكامل والفوري لهذا الحكم تدعمها أحكام القانون الدولي ، ومنها ، ضمن أحكام أخرى ، المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة ٦ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

Digitized by UNOG Library

إن التنفيذ الصارم للحكم ، أمر مطلوب بصفة عاجلة من وجهة نظر العدل الدولي ومن حيث ضرورة تعزيز سيادة القانون بدلا من استخدام القوة في العلاقات الدولية . إن الاحترام العام للقانون الدولي ، وخاصة للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، مقدمة ضرورية لتأمين السلم والامن في جميع أنحاء العالم .

وأود أيضا أن اشير الى أن منطوق الحكم يتضمن أحكاما لا لبس فيها تتصل على وجه التحديد بالحالة قيد الدراسة ، منها وصف تشجيع ودعم ومساعدة الانشطة شبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها بانه انتهاك للقانون الدولي العرفي والحكم بأن ثمة واجبا بالتوقف والامتناع عن الاضطلاع بأية أفعال قد تشكل انتهاكا للالتزامات القانونية . فينبغي احترام تلك المبادئ التوجيهية الملزمة ، في ظل الواقع السياسي ، بوصفها الشرط الرئيسي لتحقيق السلم الدائم في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد الاهمية الكبرى للانشطة التي تضطلع بها دول امريكا الوسطى الخمس ، منذ توقيع اتفاق السلم في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، الذي يحدد بوضوح أن التوقف عن تقديم المساعدة للقوات غير النظامية يشكل عنصرا حيويا للتوصل الى سلم مستقر ودائم في المنطقة .

ونحن على ثقة من أن استمرار المبادرات الاقليمية الحقيقية ، وجهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا وأفرقة الدعم ، سوف تؤدي الى انجاز التسوية السلمية للأزمة في امريكا الوسطى . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في اتفاق السلم .

وإزاء هذه الخلفية لتطور الحالة في امريكا الوسطى ، يكتسب الامتثال التام والفوري للحكم الذي اصدرته محكمة العدل الدولية مزيدا من الاهمية . فينبغي احترام القرار الذي اتخذه الجهاز السياسي القانوني التابع للأمم المتحدة ، لا للأسباب القانونية الواضحة فحسب ، وإنما أيضا للقضاء على أحد الاسباب الرئيسية للتوتر ، والذي يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، ولتعزيز التسوية السلمية الحقيقية للنزاع في امريكا الوسطى .

ولهذا السبب ، أود أن اعرب عن تأييدنا التام لمشروع القرار المعني بهذا الموضوع .

Digitized by UNOG Library

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن اتقدم بالتعزية الى وفد النيجر للخسارة المؤلمة التي تعرض لها ذلك البلد بوفاة رئيسه السيد سيني كوتشيه .

إن وفد بلدي يود أن يعرب عن آرائه بشأن الحالة في امريكا الوسطى في إطار البند ٣٠ من جدول الاعمال المتعلق بالحكم الذي اصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

الويل لمن يقف وحيدا ؟ إن ذلك الشعار المخيف الذي نسمعه من آن لآخر ، ربما هو أحد الشعارات المستعارة من الفلاسفة القدماء . وفي الكثير من الظروف ، لاسيما الظروف السياسية ، كم يريح الشعوب والبلدان التي تواجه أزمات كبيرة ، أن تجد لنفسها رؤية مشتركة ، وأن تركز تفكيرها على نفس المفهوم : مفهوم الانتصار ، الانتصار على مزيج من قوى الظلام والقوى الاجنبية والمعادية ، وهي قوى معادية للمصالح والمصائر المشتركة للشعوب المتعطشة للسلم والامن ؛ والانتصار على نزعة شريرة نادرا ما تكون متخفية ، ومصممة على تشويش أبسط الحالات وإضفاء طابع الغموض على أوضح الحقائق والفطرة السليمة .

إن شعوب أمريكا اللاتينية تسعى الى السلم والتنمية والعدل دون تدخل خارجي ودون التضحية بمبادئ تقرير المصير وعدم التدخل . ومن حسن الحظ أن الشعار الذي كثيرا ما يُحتج به ، يعزز عمل مجموعة كونتادورا وأفرقة الدعم التي تلقى جهودها ومبادراتها من أجل السلم في امريكا الوسطى ترحيبا من المجتمع الدولي .

إن أهمية القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية بوصفهما الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة ، واحترامهما ، يُعد من الالتزامات التي يجب على كل طرف من الاطراف في النظام الداخلي للمحكمة ، الوفاء بها . وها هو الامين العام يلاحظ ، في تقريره A/42/712 ، المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أن الحالة فيما يتعلق بالقرار ٣١/٤١ لم تتغير . ولهذا السبب ، ذكّرنا وفد نيكاراغوا ، عن حق ، في هذا الصباح ، بالمرمى الشامل ، القانوني والسياسي ، للحكم الذي اصدرته محكمة العدل

Digitized by UNOG Library

الدولية في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي يتم الاضطلاع بها في نيكاراغوا . ومرة أخرى ، يؤيد المجتمع الدولي هذا الحكم . ومن ثم ، فإن تجاهل تنفيذ هذا الحكم يعد تحديا للمبادئ الأساسية للنظام القانوني الدولي ، الذي التزمنا بحرية بجميع مبادئه .

ولقد تحول مجرى الأحداث في نيكاراغوا على نحو غير معتاد ، جعل من ذلك البلد مركزا للاهتمام تسلط على ذهن البعض ، وأدى الى تدهور الحالة في امريكا الوسطى مما أضر بسيادتها وأمنها وحقها في تقرير المصير . يالها من حملة دعائية ايديولوجية معادية ، لا يمكن تصديقها ، تلك التي اطلقت ضد ذلك البلد ، إنها حملة مصحوبة بالتآمر والتدخل الخارجي وهي من الحملات التي تستمتع الصحافة بالكتابة عنها ، ولكن كل ذلك على حساب التضحيات التي فرضت على شعب نيكاراغوا . فقد اصيبت الحياة الديمقراطية بالشلل هناك ، ولمدة طويلة . وأحدث التدخل الخارجي انقسامات أكثر عنفا فيما بين مواطني نيكاراغوا .

Digitized by UNOG Library

وقد لاح بصيص جديد من الأمل وبزغت امكانية لتحقيق السلم في أمريكا الوسطى وفقا للإرادة المعلنة لشعوب المنطقة ، التي ترفض اللجوء الى التهديد بالقوة أو الى استخدامها في العلاقات الدولية . وبلدي ، أسوة بغيره ، يؤيد اتفاق غواتيمالا الذي وقّعه رؤساء دول المنطقة الخمس . وقد استمد الرأي العام الدولي التشجيع في هذا السياق من نداء الرئيس أرياس رئيس كوستاريكا الداعي الى السلم ، ورحّب به .

وعلى ذلك ، فمن الضروري تعزيز عملية السلم ودعمها وتنفيذها وفقا لحكم محكمة العدل الدولية ، الذي يقضي ، فيما يتعلق بالانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا ، بوجوب تعزيز مبادئ النظام القانوني الدولي الاساسية ، وتدعيم عملية السلم في أمريكا الوسطى .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

Digitized by UNOG Library